

٢١ - معالي السيد ابراهيم غبايشه وزير الشياب وزير السياحة والاثار ٢٢ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ٢٣ - معالي السيد عبد الكريم الدغمي

افتتاح الجلسة .

معالي رئيس المجلس

سليمان عرار : بسم الله السرحمن السرحيسم

النصاب مكتمل أعلن المتتاح الجلسة ، جدول الاعمال

السيد الامين العام:

يسم الله الرحمن الرحيم

جدول الاعمال

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

الجميع: نوافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوته

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

لا اجازات ولا اعتذارات

٣ - الاستماع الى بيان الحكومة الوزاري لدولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس :

تفضل دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء:

( وهنا يتلو دولة رئيس الوزراء البيان الوزاري امام هضرات السادة النواب )

## مجلس النواب

#### محضرالملسة

في تمام الساعة ( العاشره ) من صباح يوم ( الثلاثاء ) الموافق ٢١ / جمادي / ١٤١٠ هجري الواقع في ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادي ، عقد مجلسس ( النواب ) جلستسه ( السادسة ) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي السيد (سليمان عرار) وحضور أمين عام مجلس الامة عطوفة السيد (هاني خير) .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: لا اجازات ولا اعتذازات.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: /

### وحضر من المكومة

١ - دولة السيد مضر بدّران رئيس الوزراء ووزير الدفاع ٢ – معالي السيد سالم مساعدة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ٣ - معالي السيد عبد المجيد الشريده وزير التنمية الاجتماعية ٤ – معالي الدكتور محمد عضوب الزبن وزير الصحد وزير الاشغال العامة والاسكان ٥ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابده ٦ - معالي السيد ايراهيم أيوب وزير النقل وإلاتصالات ٧ - معالي المهندس عوني المصري وزير التخطيط ٨ – معالي السيد ابراهيم عزالدين وزير الاعلام ٩ – معالي السيد باسل جردانه وزير المالية ١٠ - معالي الدكتور زياد قريز وزير الصناعة والتجارة ١١ - سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية ١٣ - معالي الدكتور مبعمد حمدان وزير التربية والتعليم والتعليم العالي ً ١٣ - معالي المهندس داود خلف وزير المياه والري ١٤ - معالي السيد نبيل ابوالهدي وزير وزير التموين ١٥ - معالي السيد يوسف المبيضين : وزير العدل ١٦ - معالي السيد ثابت الطاهر وزير الطاقة والغروة المعدنية ۱۷ - معالى الدكتور سليمان عربيات وزير الزراعة ١٨ - معالى الدكتور خالد الكركي وزير الثقافة ١٩ - مسماحة الدكتور الشيخ على الفقير

وزير الارقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية

وزير العمل

EM 4

حضرات النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

باسمي ، وباسم زملائي الوزراء في الحكومة التي تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم ، حفظه الله ، فعهد الي بتشكيلها ، أحيي مجلسكم الكريم ، وأبارك لكل منكم فرزه بثقة الشعب بانتخابات حرة وفي ظلال أجواء من النزاهة والحيدة شهد بها القاصي والداني ، وأتقدم بالبيان الوزاري لحكومتي ، داعيا الله جلّت قدرته أن يجعل لقاءنا هذا في مجلس الأمة لقاء غير وعمل متواصل من أجل اردننا العزيز وهو يستأنف مسيرته الديمقراطية ، ويشرع نوافذه كلها للحرية ويلتزم بقبول التحدي السلي تفرضه المرحلة الجديدة بكل ما تقضيه من وعي وعلم وعمل لتصبح صورته غوذجا متميزا يمثل ارادة قيادته الهاشمية الفظيم .

واند ليشرفني وحكومتي أن نرفع الى مقام جلالة الملك المفدى أعمق الشكر وأصدق الولاء، للثقة الغالية التي تفضل ومنحنا اباها، سائلين الله عز وجل أن يحفظ جلالته وأن يوفقه في سعيه، وأن يحقق لنا بقيادته ما نصبو اليه من رفعة للوطن وعزة للشعب ووحدة للأمة، وأن ينحنا القدرة على النهوض بحمل الأمانة التي أسندها الينا.

ان حكومتي وهي تتقدم ببيانها الوزاري هذا لتؤكد حرصها الكامل على التعاون المرصول مع مجلسكم الكريم ، وهو تعاون نابع من عمق احساسها بعبء مسؤولية المرحلة الجديدة التي تتطلب المشورة وتبادل الرأي ، والتفاعل الايجابي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لمسلحة الشعب الأردني ، هذا الشعب الذي عبر بوعيد عن قدرة فاثقة على مواجهة الأخطار وخط بحسيرته نهجا لوحدة وطنية راسخة جعلته قادرا على الاضطلاع بالمسؤوليات التاريخية التي رضي بحملها وفاء لانتمائه القومي ، ورسالة أمته الاسلامية .

#### حضرات النواب المحترمين،

ان الحكومة تؤكد بأن التزامها بتوجيهات جلالة الملك المفدى التي تضمنها كتاب التكليف السامي وخطاب العرش في افتتاح هذه الدورة لمجلس الأمة ، بالاضافة الى تراءتها الدقيقة لرد مجلسكم الكريم عليه ، وادراكها لمعطيات الواقع والامكانات ، وفهمها لأبعاد المرحلة الجديدة فكريًا ، وسياسيًا ، واقتصاديًا ، واجتماعيًا ، وثقافيًا ، واعلاميًا ، هو ما يشكل الاطار العام لهذا البيان الذي نتقدم به الدى مجلسكم الكريم . وقد سعت الحكومة الى ذلك بروح التجرد ، والموضوعية ، والنظرة الواقعية ، وتأمل أن يكون هذا البيان استجابة صادقة لهذا كله ، وأن ينظر البيه باعتباره برنامجا لمرحلة قادمة ، ومنهجاً لعمل الحكومة ضمن التوجه الديقراطي لحسركة المجتمع الاردنسي العزيسز ، في مناخ من التسامع والمشاركة الشعبية ، والحوار البنًا ، والحس العميق بالمسؤولية .

وبتوجيه من جلالة الملك الحسين المعظم ، فقد أعلنت الحكومة في مجلسكم الكريم عن ترفر الارادة السياسية لديها لالغاء الاحكام العرفية ، وتصفية الآثار الناجمة عن ذلك والتي لا تزال قائمة إلى اليوم ، فباشرت اجراءاتها باعادة الجوازات المحجوزة إلى أصحابها ، والتزمت بضمان حرية العمل والسفر والتنقل للمواطنين ، كما أفرجت عن المعتقلين السياسيين ، وأعادت مجالس الادارة المنتخبة للصحف الاردنية الثلاث كما الغت قرار حل رابطة الكتاب الأردنيين . وفي الوقت الذي تجري فيه الآن دراسة الآثار القانونية والاقتصادية التي نجمت عن تطبيق هذه الأحكام مدة طويلة ، ومعالجة ذلك بشكل قانوني سليم يكفل استقرار الحقوق وضمان حسن سير العمل ، فانني أعلن من تحت قبة مجلسكم الكريم هذا تجميد العمل بالاحكام العرفية الأما تعلق منها بتصفية اثار تلك الاحكام ، والى حين الغائها بالشكل الدستوري في أقرب وقت .

ان الحكومة لتؤكد ، وهي تتخذ هذه الخطوات انها ستكون حريصة كلّ الحرص على احترام الدستور ، والالتزام بتطبيقه نصّا وروحا ، وهي ترى أن الرقي الدستوري يتمثل في مدى نضج الرأي العام ، ومدى التزام المواطن بالدفاع عن حقوق الانسان الأساسية في الحريّة ، والعلم والعمل ، وحرصه على أمن بلاده ، وقبوله للرأي الآخر في مناخ من الحرية ، والتسامح ، كما يتمثل في مدى تصدي المواطن لمظاهر الفساد ، ووقوفه في وجه أية محاولة للتعدي على حريات الآخرين ، وحق المواطنين في التعبير عن آرائهم بالفكر والكلمة ، والفعل ، وترى كذلك أن الشورى والديمقراطية هما الشكل الأمثل لابراز معالم تفاعل المواطن مع تجربته الحضارية التي تتخذ من الحرية ، وكرامة الانسان ، والمساواة أسساً لها . ولا ينبغي لمن التزم بهذه الاساسيات أن

Contract of the same of the sa

ان الحكومة عازمة على ترسيخ هذه المفاهيم في مناحي الحياة كلها ، وهي ترى أن الحرية والسلطة ليستا متناقضتين ، وإنما هما متكاملتان ، وإنه بدون نظام لا توجد حرية ، فالحرية بالنسبة للسلطة هي بمثابة الروح للجسد ، ولا يستغني أي منهما عن الآخر ، وسوف يتمد هذا العزم الى اطلاق الحريات العامة من مساواة أمام القانون والقضاء ، وفي تولي الوظائف العامة وتكافية فرص العمل ، وحق المواطن في حرية المعتقد ، وفي الأمن ، والتعلم ، والعمل ، والمسكن ، والتنقل ، وحقد في تكوين الجمعيات ، والتنظيمات ، وفي التعبير الحر من خلال صحافته ، وأن لا يضار بسبب انتمائه الفكري . وحين يتحقق هذا له فسوف تنظلق طاقاته الابداعية كلها ، ويصبح مدافعا عن حقوق الانسان وحرمات الناس في كل مكان ، بروح الجماعة المتوثبة للعمل والعطاء .

وانسجاما مع توجيهات صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم يصياغة ميثاق وطني ينبثق عن أحكام الدستور ، والثوابت التي تقوم عليها المملكة الاردنية الهاشمية ، ويستهدف ترسيخ المفاهيم الأساسية ، الوطنية والقومية ، التي ستسير الدولة على هديها وتعمل بموجبها وتقوم التنظيمات السياسية على أساس منها ، فإن الحكومة ستقوم بما يتطلبه ذلك من اجراءات لتنفيذ هذه المهمة الجليلة ، بالتعاون مع مجلسكم الكريم .

### حضرات النواب المحترمين ،

ان الحكومة اذ تعبّر عن اعتزازها بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة الأردنية في الدفاع عن الوطن وحمايته ، فانها ستعمل على دعمها لتواصل الدفاع عن أرضنا ، وعن مقومات وجودنا ضد أي عدوان ، وسوف تحرص على أن توفر لها ما هي جديرة به من دعم ورعاية وتدريب ، وأن تزودها بحاجاتها من الأسلحة والمعدات المتطورة ، حتى تظل قادرة على القيام بواجبها المقدس في الدفاع عن أطول خط من خطوط المواجهة مع العدو الصهيوني . وهي في موقف العظيم هذا درع يدرأ عن بلدنا وعن أمتنا مخاطر الغزو الصهيوني الاستيطاني العنصري ، وقد نذرها الأردن لهذه المهمة العظيمة استجابة لدوره التاريخي الممتد من مؤتة السي اليرموك فالكرامة . . . وظل اسمها العزيز ( الجيش العربي ) علامة على هذه الرسالة الجليلة .

وستواصل الحكومة العمل على توفير أسباب الأمن والطمأنينة للمواطنين في مدن الوطن وقرأه وبواديد ، حماية لجبهتنا الداخلية الصلبة ، وحرصا على تماسكها . ومن هذا المنطلق ، فانها

محضر الجلسة السادسه من الدورة العادية الاولى المتعقده يوم الثلاثاء الموافق ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادية ٧

ستدعم أجهزة الأمن لتنهض بهذه المسؤوليات وتقوم على توفير الاستقرار وتحقيق سيادة القانون والنظام ، وطمأنة المواطنين على سلامتهم ، وحماية أرواحهم وممتلكاتهم ، والتأكد من أن يكون رجل الأمن في أي موقع من مواقعه ساهرا على أمن البلد بحرص ووعي وأمانة ، حاميا للتجربة الديمقراطية التي نعيشها بانضباط وتفهم وصدق ، دون تفريط يفتح أي ثغرة في مسيرتنا ، أو يسمح للأعداء بالتسلل الى صفوفنا .

### حضرات النواب المحترمين ،

ان الحكومة لتؤكد حرصها على استقلال القضاء وحرمته واعلاء شأنه ، وتحسين عطائه ، بشكل يكفل تعزيز حق المواطن في العيش باطمئنان في ظل سيادة العدل والقانون . وتمشيا مع الارادة السياسية بالغاء الاحكام العرفية وما يستتبع ذلك من الغاء المحاكم الاستثنائية ، فان الحكومة عازمة على ترسيخ قواعد اللجوء الى القضاء النظامي دون غيره واتخاذ الاجراءات التي تضمن قيامه بذلك بسرعة وكفاية .

وستعمل الحكومة على انشاء محكمة دستورية وتعديل التشريعات بما يحقق ذلك ، كما ستعمل على الغاء النصوص القانونية التي تحصن القرارات الادارية من الطعن فيها لدى القضاء.

### وفي مجال التربية والتعليم

ستعمل الحكومة على تنفيذ خطة التطوير التربوي لرفع مستوى التعليم وربطة بحاجات المجتمع ، وضمان التنشئة الوطنية الصالحة المنطلقة من عقيدتنا وحضارتنا العربية الاسلامية ، وتعميق الجوانب المعرفية والسلوكية لدى الناشئة . وتشمل هذه الخطة وضع مناهج جديدة للتعليم الثانوي ، وتطوير الكتب المدرسية لمرحلتي التعليم الاساسي والتعليم الثانوي ، وتأهيل المعلمين من حملة دبلوم كليات المجتمع الى المستوى الجامعي . كما ستعمل الحكومة على التوسع في التعليم والتعليم والتدريب المهني ضمن المرحلة الثانوية ، وتزويد عدد كبير من المدارس القائمة بالمرافق الاساسية والوسائل والأجهزة .

وستعمل الحكومة أيضا على تطوير الفعاليات التربوية المتعلقة بمحو الأمية ، والتعلم قبل المدرسة ، والادارة التربوية ونظم الامتحانات .

ستعمل الحكومة على رفع مستوى كليات المجتمع لمواجهة متطلبات خطط التنمية الوطنية ومطالب المجتمع ، والتوسع في اتاحة فرص التعليم الجامعي بعدالة ، ودعم الجامعات الاردنية ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان استقلالها وتشكيل مجلس أمناء لكل منها ، وتأمين الموارد المالية الثابتة لها ، والتوسع في برامج الدراسات العليا وتشجيع البحث العلمي النظري والتطبيقي والنظر بأيجابية لانشاء جامعات أهلية متميزة .

وانطلاقا من اعتراف الحكومة بأن التعليم مهنة ، فوق أنه رسالة ، فانها ستعمل على دعم القائمين على التعليم بمراحلة المختلفة ورفع مستواهم العلمي والارتقاء بأوضاعهم الوظيفية .

### وفي مجال الثقافة:

ستعمل الحكرمة على رعابة الحركة الفكرية والفنية في مناخ من الحرية والتسامح ، بهدف ابراز دور الأردن في مسيرة الحضارة العربية الاسلامية ، والتعريف بها . كما ستعمل على دعم حركة النشر والترجمة والتوزيع ، ورعاية الأدباء والكتّاب والفنانين ، وتشجيع التأليف ، والاستمرار في منح جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية ، وتطوير الحركتين المسرحية والتشكيلية ، ورعاية المواهب الواعدة ، والاهتمام بثقافة الطفل ، ومراجعة القوانين والأنظمة بما يكفل النهوض بالحركة الثقافية ، والجاز قانون حق التأليف والابداع ، والعمل على انشاء مكتبة وطنية ، ومساعدة المكتبات العامة على النهوض بواجباتها في المدن والقرى والبوادي . وسوف تستمر الحكومة في دعم الهيئات والروابط الثقافية والفنية ، خاصة وقد عادت رابطة الكتّاب الأردنيين لتوحيد صفوفهم على الأردنيين الى مزاولة نشاطها ، نما يفسح المجال أمام الكتاب الاردنيين لتوحيد صفوفهم على أسس ديقراطية . كما ستولي الحكومة أهمية خاصة للتنسيق بين القطاعات الرسمية والمؤسسات أسس ديقراطية . كما ستولي الحكومة أهمية خاصة للتنسيق بين القطاعات الرسمية والمؤسسات ذات العلاقة بالعمل الثقافية .

### وفي مجال الشباب:

ستعمل الحكومة على رعاية الشباب ضمن أسس تنطلق من عقيدتنا وتجربة امتنا، وعلى تنشئتهم في الجوانب الروحية والفكرية والنفسية والبدئية والاجتماعية، ورعاية مواهبهم وتشجيع تفاعلهم مع التجارب الشبابية الايجابية على المستويين العربي والاسلامي، وعلى المستوى الدولي، وستولي الحكومة أهمية خاصة لاطلاق طاقات الاتحادات الرياضية ودعم النشاط الرياضي، وتأسيس تنظيمات شبابية ذات برامج محددة الأهداف، لدفع العمل الشبابي والرياضي

محضر الجلسة السادسه من الدورة العادية الاولى المنعقده يوم الثلاثاء الموافق ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادية ٩

الى مزيد من الايجابية والوعي بالابعاد الحقيقية للحرية والتعبير عن الرأي ، وأهمية الحوار ، والعمل بروح جماعية .

كما ستدعم الحكومة الأندية الشبابية ، ومراكز الشباب ، وتساعد في تحسين وضع المنشآت الرياضية . وستعمل على دراسة موضوع معسكرات العمل الشبابي التطوعي لما لها من دور في ترسيخ مفاهيم الانتماء ، وروح المواطنة ، واحترام العمل ، وذلك بالتنسيق بين المؤسسات ذات الصلة برعاية الشباب وتعليمهم وتثقيفهم . كما ستسعى الحكومة الى تعزيز الصلة بشبابنا الذبن يتلقون تعليمهم أو يعملون في الخارج .

### وفي مجال الأوقاف والدعوة الاسلامية:

فان الحكومة عازمة على احداث نقلة نوعية في مجالي الاعداد والتأهيل للدعاة والأثمة ، وفاء بالحاجة ، وسداً للنقص القائم والمتوقع من خلال النمو المطرد في بناء المساجد ، والمراكز الاسلامية ، والمساريع الوقفية التي تتطلب كفاءة متميزة تليق بديننا الحنيف ، وذلك بانشاء مدارس شرعية ، وكلية للدعوة بقصد تخريج أفواج من الدعاة ذات نمط فكري وسطي في التصور والطرح ، وأساليب المعالجة والدعوة ، بدءا من ميادين الحكمة والموعظة الحسنة ، وانتهاء بالمجادلة بالتي هي أحسن .

وستعمل الحكومة على أن تكون بعض هذه المعاهد بالقرب من مقامات الصحابة تعزيزاً للصلة الروحية التي تربط كل أردني بأبطال الفتح الاسلامي وتنفيذا للرغبة الملكية السامية في الاعتناء بهذه المقامات ، تخليدا لذكراهم ، وتجسيداً لدورهم في بناء صروح الأمة الحضارية .

كما ستسعى الحكومة الى تطوير عمل صندوق الزكاة تمهيداً للوصول الى تعميم تطبيقها ، لتساهم في انشاء مشاريع انتاجية لتشغيل الفقراء والعاطلين عن العمل . كما ستسعى الحكومية الى تطوير عملية الحج بما يكفل تقديم أفضل الخدمات بأقل كلفة ، وبما يحفظ كرامة الحجاج وتميزهم بين الحجيج . وستسعى الحكومة الى اعادة النظر في قانون الوعظ والارشاد ، والأنظمية الصادرة بموجهه ضمانا لكرامية الدعاة ، وحريتهم في طرحهم للقضايا الحياتية والدينية .

Chair Contract of the Contract

## في المجال الاعلامي:

تسعى الحكومة الى مراجعة أبعاد التجربة الاعلامية بهدف النهوض بمستوى الخطاب الاعلامي الى درجة عالية من الواقعية والصدق ، حتى يكون تعبيراً حقيقياً عن التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع الاردني ، وقادرا على مواكبة المرحلة الجديدة التي يعبر النهج الديمقراطي عنها أصدق تعبير .

وتسعى الحكومة الى تأكيد دور الاعلام في ابراز مسيرة الأردن الحضارية في أبعادها الفكرية والثقافية والتعليمية والفنية ، في اطار من الانفتاح وحربة التعبير والحوار . وهذا الدور بحاجة الى استقطاب الخبرات الوطنية الاعلامية ، والوصول بالرسالة الاعلامية الى فئات المواطنين كافة ، وفي مختلف مواقعهم . وتؤكد الحكومة على الدور الثقافي لأجهزة الاعلام لرفد المسيرة التعليمية . وعلى دورها في دعم صمود أهلنا في فلسطين ، الذين يعبرون بانتفاضتهم المباركة عن روح الأمة العربية الاسلامية التي تقف صامدة في وجد الغزو الصهيوني .

أن دور الاعلام سيكون مرافقاً للتجربة الاردنية ، وساعياً الى التعبير العميق عن ابعادها بجدية وحرية ومسؤولية ، بعيداً عن الترفيه السطحي ، متجاوباً مع روح رسالته العربية الاسلامية ومتجاوزاً الى كل ما هو جديد في التجربة الانسانية ، لأن دوره في بث الوعي والثقافة والعلم مستند الى رسالة الأردن الحضارية .

وستعمل الحكومة على اعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر ، والى ضبط العملية الاعلامية في صورة من التفاعل والتناسق والتآزر لايجاد مجتمع الانتاج لا مجتمع الاستهلاك والبلخ . كما ستعمل على تطوير اسلوب يضمن أن تقدم أجهزة الاعلام ما يحقق الثقافة النافعة ، ويما يتفق وعقيدة الأمة ، وأخلاقها ، وقيمها العربية الاسلامية .

## حضرات النواب المعترمين ،

ولما كانت الادارة الحكومية هي الاداة الرئيسية لتنفيذ خطط الدولة ، فان الحكومة ستركز على برنامج متكامل للتطوير الاداري بهدف تبسيط الاجراءات الحكومية ، واعادة هيكلة الأجهزة لمواجهة متطلبات المجتمع بكفاية ومدرة ، وتأهيل الموظف العام وتدريبه ، وصيانة المال العام ، ووضع حد للتسيب الاداري والفساد المالي بحزم وفاعلية ، وانشاء جهاز للرقابة والتفتيش الاداري ، مكمل لجهاز الرقابة المالية ، وسوف تقدم الحكومة الى مجلسكم الكريم

محضر الجلسة السادسه من الدورة العادية الاولى المنعقده يوم الثلاثاء الموافق ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادية.

تشريعاً خاصاً لمكافحة الجريمة الاقتصادية بهدف استئصال هذه الأفة الخطيرة من مجتمعنا ، كما ستقدم الحكومة الى المجلس في أقرب وقت ممكن ، تشريعا آخر لتنظيم عمل الوكلاء والوسطاء التجاريين ، يضع الضوابط على هذا القطاع المهم ، ويحدد المسؤولية ، ويحمي المواطنين من الاستغلال .

ان الحكومــة لعلى وعي تام بحـدى الضرر البالغ الذى يسببه الفساد المالي في بنية المجتمع ، بالاضافـة الى جسامة ما يصيب نسيجه من تحلل وتفسّغ ، من جراء استشراء هذه الظاهرة . ومن هذا المنطلق فانها ستتعاون مع مجلسكم الكريم في كشف وجوه الفساد المالي المختلفة لتنقيـــة بلادنا العزيــزة مــن آثاره واثامه ، ولن تسمع أو تتسامح بأي فساد أو تسيّب ، وستضرب بقــوة على كل يد تمتد الى المال العام ، وسينال كلّ فاسد أو مفسد ما يستحق من جزاء قانوني .

وحرصاً من الحكومة على المال العام وحماية للمجتمع من التطاول على القانون وتحديداً للمسؤولية ، فان الحكومة ستتقدم الى مجلسكم الكريم بتشريع يلزم كل من يتولى المسؤولية السياسية أو الادارية العليا ، أن يتقدم الى الجهة التي يحددها القانون باقرار شامل وموثق لكل ما علكه هو وزوجه وأبناؤه من أموال منقولة وغير منقولة ، وكل تغير بطراً على هذه الأموال خلال تسلمه المسؤولية ، بحيث يصبح هذا الاقرار الوثيقة التي يرجع اليها عند أي تساؤل حول ذلك المسؤول.

أما في قطاع الخدمات ، فسوف تسعى الحكومة الى تأمين ما يحتاجه المواطن من خدمات أساسية ، وفق برنامج مفصل وضمن القدرات المالية للدولة .

### ففي الممال المسمي

ستعمل الحكومة على توسيع الخدمات الصحية في جانبيها الوقائي والعلاجي ، وتقييم تجربتنا في هذا المجال والسيطرة على كلفة العلاج . وستعمل على ضبط أسعار الأدوية وتوفير الضرورية منها وانشاء سوق موازية لهذه الغاية . وستزيد في نشر الرعبي الصحي بين المواطنين ، كما ستعمل على توسيع مظلة التأمين الصحي بالتدريج ، وسيتبع ذلك انشاء المستشفيات ، وقديث القائم منها ، وانشاء المراكز الصحية وفقا لحاجات المواطنين . وستولي الحكومة عناية خاصة للتوسع في برنامج تنظيم الأسرة ، ودعم مراكز الأمومة والطفولة ، وبرنامج التطعيم الوطني .

CHOMICO SE

واعادة النظر في الأجهزة القائمة لضمان التخطيط السليم والتنفيذ السريع لاجرا التحماية البيئة عماية البيئة عماية البيئة على المشاركة في حماية بيئتهم .

## وفي مجال الأمن الاجتماعي:

ستعمل الحكومة على وضع سياسة شاملة لمعالجة ظاهرة البطالة وجيوب الفقر ، تهدف الى زيادة فرص العمل في جميع أقاليم المملكة ، وذلك من خلال تنظيم سوق العمل ، وانشاء مكاتب للتشغيل والاستخدام ، وزيادة الانفاق الرأسمالي وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في المشاريع عالية التشغيل ، وتوفير المزيد من فرص التأهيل والتدريب المستمر ، وتوفير التمويل اللازم لاقامة المشاريع الصغيرة على قاعدة العدالة والتوازن بين مختلف أقاليم المملكة وفئات المجتمع ، من خلال ( صندوق التنمية والتشغيل ) .

وستحرص الحكومة على حماية حقوق العامل من منطلق العدالة والمسؤولية المشتركة مع صاحب العمل . كما ستعمل على تعزيز الحركة التعاونية ، وتشجيع التنظيمات النقابية . وستولي الحكومة عناية خاصة المجالات الرعاية والبر واجتثاث المشكلات الاجتماعية ، مع الاهتمام بالمعوقين ، والذين يقعدهم العجز أو المرض عن الانتاج ، من خلال توفير الدعم المباشر ، وشمولهم بحظلة التأمينات الاجتماعية . كما ستعمل الحكومة على تشجيع ودعم مؤسسات العمل التطوعسي وجمعياته لتنهض بمسؤولياتها الاجتماعية بشكل يتناسب مع احتياجات المرحلة الحالية .

### وفي مجال الزراعة:

The same of the sa

ستعمل الحكومة على تنظيم الانتاج الزراعي ، وتخفيض الاعتماد على استيراد المنتوجيات الزراعية ، وتشجيع انتاج المحاصيل المحلية التي يتمتع الأردن بميزة نسبية في انتاجها ، والتركيز على انتاج السلع الاستراتيجية من القمح والاعلاف واللحوم الحمراء .

وستواصل الحكومة العمل على توحيد مصادر القروض الزراعية باعتبارها جزءاً من الحل الجذري لمديونية المزارعين ، ومن خلال اعادة جدولة القروض ، وبخاصة مديونية صغار المزارعين ، وفي سياق الإجراءات الاصلاحية للمؤسسات الزراعية فان الحكومة ستعمل على مراجعة أدوارها تجنبا للازدواجية في المهمات ، ولتوحيد جهود التنمية ، وتوفير النفقات . وستتم مراجعة التشريعات الزراعية عما يتواءم مع المتغيرات في علاقات الانتاج ، وتسهيل استغلال

محضر الجلسة السادسه من الدورة العادية الاولى المنعقده يوم الثلاثاء الموافق ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادية. ١٣

أراضي الحكومة في مشاريع وطنية استثمارية وتشيجع انشاء الجمعيات التعاونية الانتاجية . وستعمل الحكومة على تصويب مسيرة التسويق ونظام الانتاج لتمنع الاستغلال والاحتكار ، وما ينجم عنهما من ضرر بالمزارع والمستهلك معا ، وتسهيل تسويق المنتوجات الزراعية ، وفتح أسواق جديدة لها .

ومن أجل تجسيد المشاركة الأهلية في التنمية ، فسوف تعمل الحكومة على اقامة اتحاد عام للمزارعين يضم اتحادات نوعية متخصصة . كما ستعمل الحكومة على تطوير المناهج الزراعية بحيث تكون مخرجات التعليم الزراعي متجاوبة مع متطلبات الزراعة الحديثة . وستسعى الحكومة الى توفير مستلزمات الانتاج ، ومراقبة اسعارها وصلاحيتها ، وتأمين الأعلاف ، وتقديم الخدمات البيطرية والارشادية ، وتنفيذ برنامج وطني للتحريج . كما تؤكد الحكومة حرصها على تطوير المناطق الشرقية والجنوبية والبادية الاردنية باقامة المشاريع الزراعية الانتاجية فيها وذلك لما لها من جدوى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

### وفي مجال التموين:

ستعمل الحكومة على الاستمرار في توفير المواد الغذائية على تعددها وتنوعها ، وكبح جماح الاستغلال والاحتكار بكل مظاهره وصوره . كما ستعمل على احكام السيطرة على أسعار المواد الغذائية الرئيسية . والتأكد من جودة المواد الغذائية كافة ومطابقتها للمواصفات والمقاييس .

وتؤكد الحكومة حرصها على تعزيز دور الأسواق الموازية لكي تطمئن كل أسرة الى مقدرتها على مواجهة المرحلة الاقتصادية الجديدة . كما ستشجع انشاء جمعيات حماية المستهلك لما لها من دور في مشاركة المواطن في حماية أسرته ومجتمعه .

### وفي مجال المياه:

ستولي الحكومة عناية قصوى لثرواتنا المائية بوضع استراتيجية شاملة لاستغلال مصادر المياه الجوفية ، وتطوير استغلال المياه السطحية بانشاء السدود واستكمال الخطوات الكفيلة بالمجاز سد الوحدة ، والبحث عن مصادر جديدة للمياه ، واعادة استعمال ناتج محطات تنقية المياه العادمة بعد معالجتها لاغراض الزراعة المقيدة . وستعمل الحكومة على تشجيع الاستخدام الأمثل للمياه ، وضمان توزيعها العادل ، بين جميع الأقاليم والقطاعات .

سوف تواصل الحكومة العمل على تنظيم عمليات النقل البري للركاب والبضائع ، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع عدد من الدول العربية الشقيقة ، واستكمال التوقيع على اتفاقيات جديدة ، عا يحقق تكامل الجهود ، وتعزيز قدرات قطاع النقل البري . وستقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات الضرورية لاعادة النظر في هيكلية هذا القطاع لتطوير أوضاع بعض مؤسساته . وستركز الحكومة على أوضاع شركتنا الوطنية الملكية الأردنية من جميع الوجوه ، لضمان تصويب مسيرتها المالية والادارية ، وقيامها بعملها بصورة اقتصادية مجدية . كما ستقوم الحكومة بتنفيذ مشروع التطوير المالي والاداري لمؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية للاستفادة من البنية التعتية المتكاملة التي انشأتها على الوجه الأواطنات

## وفي مجال الاشفال العامة والاسكان:

ستعمل الحكومة على اكمال شبكة الطرق الرئيسية التي شرع بتنفيذها في المملكة وصيانة القائم منها . كما ستعمل الحكومة على التوسع في تعبيد الطرق القروية والزراعية بما يتلام واحتياجات المجتمعات المحلية . وستعيد الحكومة النظر في سياسة الاسكان والتطوير الحضري يهدف توفير السكن المناسب للعمال والموظفين وذوي الدخل المحدود ، وفقا لحاجاتهم وامكاناتهم . كما ستعمل على معالجة مشاكل قطاع الانشاءات ، والتعثر والبطء في تنفيذ بعض المشاريع .

# وهي مجال الادارة المطلبة والتنمية الاقليمية:

ستعمل الحكومة على دعم المجالس البلدية القروية ، وتطوير مفهوم الادارة المحلية ، ومراجعة التشريعات المتعلقة بها لترسيخ الممارسة الديمقراطية ، وتطبيق اللامركزية الادارية ، وتنشيط مجالس التنمية الاقليمية ، وتطويس الخدمات المحلية المقدمة للمواطنين ، واستكمال تزويد الريف والبادية بالماء والكهرياء والخدمات البريدية والهاتفية والطرق المعيدة ، والأبنية المكومية الضرورية .

# وغي مجال الطاقة والثروة المعدنية

فأن المكومة سوف تواصل جهودها في التنقيب عن النفط والفاز بعد اكتشاف الغاز

بكميات واعدة فسي الريشمة ، وسموف تقرم الحكوممة بدراسة أفضل السبل لاستغلال همذا الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية واستخدامه في الصناعة والصناعات البتروكيماوية على وجد الخصوص .

وستولي الحكومة موضوع تطوير البدائل الأخرى اهتماماً خاصاً ليشمل ذلك امكانية استغلال الصخر الزيتي ، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح .

كما ستولي الحكومة اهتمامها بالكهرباء من حيث استمرار المستوى الجيد للتزويد الكهربائي بعد أن أصبحت الكهرباء تغطي ٩٧ ٪ من مناطق المملكة ، كما ستتابع عمليات الربط الكهربائي مع الدول العربية في اطار الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع .

وستولي الحكومة الثروة المعدنية اهتماماً خاصاً لزيادة صاد، اتنا من المعادن الأردنية ومشتقاتها. وبشكل خاص صادراتنا من الفوسفات، والبوتاس، والأسمدة، والاسمنت، بالاضافة للتوسع في استغلال الخامات المعدنية الأخرى وتصنيعها بناء على دراسات جدوى اقتصادية دقيقة.

### وفي مجال السياحة والاثار:

ستعمل الحكومة على تشجيع السياحة الداخلية والخارجية باحداث تغييرات في الاسلوب السياحي تخطيطا وترويجاً، وتسويقاً، وتنظيماً، وتدريباً، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص، وستعمل على العناية بكافة المواقع الأثرية والدينية والطبيعية، بالتعاون مع المنظمات الدولية، والبعثات العلمية من الجامعات الأردنية والأجنبية، وتأكيد دور السياحة باعتبارها عملية ثقافية واعلامية بالاضافة الى دورها الواضع في التنمية الاقتصادية ضمن التوجّه نحو اقامة اقليم سياحي عربي.

## حضرات النواب المعترمين ،

تعلمون أن المملكة قد شهدت خلال السنوات الحمس الأخيرة تباطؤا في معدلات النمو ، وتراجعاً في حجم الاستثمار مع استمرار معدل غو السكان بنسبة عالية ، الأمر الذي أدى الى انخفاض في مستوى المعيشة ومعدل دخل الفرد ، وقد عمدت الحكومة خلال تلك الفترة الى زيادة الانفاق بالتوسع في الاقتراض الداخلي والخارجي ، مما أدى الى تراكم العجز في الموازنة العامة واستنفاذ احتياطي المملكة من العملات الأجنبية ، وتوسع حجم المدبونية ، والاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي ، وقد نتج عن ذلك أزمة مالية حادة أدت الى تعويم الدينار عام

Service 36

لقد قامت الحكومة السابقة ، ومنذ توليها المسؤولية ، بالعمل على تطويق الأزمة المالية ومعالجة آثارها ، فعمدت الى تنفيذ برنامج للتصحيح الاقتصادي ، وتخفيف عبء الدين الخارجي من خلال اعادة جدولة جزء من القروض الخارجية ، وتكثيف الجهود لزيادة الدعم العربي . ان هذا البرنامج عمل وطني متكامل للسنوات القادمة يتطلب تضافر جميع الجهود لانجاحه ، وسوف تعمل هذه الحكومة على تطوير هذا البرنامج ليصبح برنامجاً وطنيا اقتصادياً شاملا يحقق مزيداً من فرص الاستثمار ، ويشجع التصدير ، ويوفر العديد من فرص العمل ، ويرفع من مستوى معيشة المواطن ، مع التأكيد على زيادة الاعتماد على المذات تدريجيا وعلى تنشيط دور القطاع الخاص .

وان الحكومة اذ تعرض على مجلسكم الكريم المرتكزات الرئيسية في هذا البرنامج فانها تأمل أن يسؤدي تطبيقه الى الاسهسام في تجاوز الأزمة الاقتصادية التي تعيشها . وهذه المرتكزات هي : -

- ( ۱ ) زيادة المدخرات الوطنية والحد من الاستهلاك وبخاصة الاستهلاك الترفي من خلال السياسات المالية والنقدية وليس من خلال الاجراءات الادارية ، والحكومة عازمة على أن تبدأ بنفسها في تغيير سلوكيات القطاع العام في الانفاق والاستهلاك .
- ( ۲ ) زيادة معدلات الاستثمار وتوجيهه بما يخدم تطوير الخامات الأردنية وتطوير الزراعة ، مع
   الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يقوم بها القطاع الخاص ، والمشاريع التصديرية
   والمشاريع المكثفة للتشغيل .
- ( ٣ ) السعي الى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بتقليص عجز الموازنة العامة وتعزيز أوضاع
   ميزان المدفوعات عا يكن من الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار ، والاستقرار في
   المستوى العام للأسعار .
- ( 2 ) العمل على تعليق الأمن الاجتماعي من خلال التوزيع المتوازن لأعياء اليرنامج الوطني
   الشامل للاصلاح الاقتصادي بين فئات المجتمع وأقاليمه .

هذا وسوف تعتمد الحكومة حزمة من السياسات المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى التي تعتق هذه المرتكزات والأهداف.

### فقي مجال السياسة المالية:

يعتمد البرنامج الوطني الشامل للاصلاح الاقتصادي في تحقيق أهدافه على زيادة الايرادات ، وضبط النفقات الحكومية وترشيدها ، وتقليص عجز الموازنة العامة قبل احتساب الدعم الخارجي ، مما يساعد على كبح جماح التضخم ، وتشجيع الاستثمار في المشاريع الانتاجية .

محضر الجلسة السادسه من الدورة العادية الاولى المنعقده يوم الثلاثاء المهافق ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادية .

وسوف تعتمد سياسة الحكومة بالنسبة للايرادات المحلية على الأسس التالية : -

- ١) توزيع العبء الضريبي بشكل يحقق العدالة بين مختلف فئات المجتمع ، وفي هذا المجال فان القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل الذي اقرته الحكومة كقانون مؤقت . والمعروض على مجلسكم الكريم ، بنص على زيادة في الاعفاءات الضريبة لذوي الدخل المحدود ، وتخفيض تلك الاعفاءات عن ذوي الدخل المرتفع .
- اعادة النظر في هيكلة النظام الضريبي بزيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة (كضريبة الدخل) والضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات (كضريبة الاستهلاك) مع تقليص الاعتماد على الرسوم الجمركية وتبسيطها وتوحيدها بقدر الامكان.
- ٣) استيفاء الرسوم العادلة مقابل الخدمات التي تقدمها الحكومة ومؤسساتها ، مع الأخذ بعين
   الاعتبار تخفيف عبء تلك الرسوم على الفقراء وذوي الدخل المتدني .
- ٤) الاستمرار في توفير التشجيع الضريبي لعمليات الاستثمار والتصدير ، مع السعي المستمر
   لترشيد ذلك التشجيع .

وترى المكومة بصورة عامة أن محصلة الضريبة بموجب القوانين الضريبية الحالية تفي لتلبية احتياجات الخزينة دون زيادات أو اضافات أساسية في الضرائب وسوف يكون التركيز منصبًا على تحسين التحصيل الضريبي وتقليص حجم الاعفاءات قدر المستطاع.

أما بالنسبة للنفقات العامة ، التي اصبحت تشكل حوالي نصف الناتج المحلي الاجمالي ، فستهدف سياسة الحكومة الى كبح جماح ارتفاع تلك النفقات وترشيدها وفق الأسس التالية : -

١ المحافظة على مستوى الخدمات الأساسية بالرغم من ارتفاع كلفتها وما تشكله من عبء
 على خزينة الدولة .

Chair Co 36

٣ - اعادة النظر في أوضاع المؤسسات الحكومية المستقلة للتأكد من حسن ادارتها ، وتحقيق مزيد من الكفاية لها ، والاعتماد على مواردها الذاتية .

الاستمرار في سياسة دعم المواد الغذائية الرئيسية وترشيد ذلك الدعم وتوجيهه قدر
 الامكان نحو الفئات المستحقة .

ولا بدّ لنا من أن نشير الى أن بما يصعب عملية التحكم بحجم النفقات الحكومية ما طرأ من انخفاض حاد على سعسر صرف الدينار والسذي أدى الى ارتفساع ملحوظ في التزامات الموازنة العامة بالدينار لتسديد اقساط الدين الخارجي وفوائده . وكذلك شراء السلع والخدمات الاجنبية .

أما بالنسيسة للدين العسام الداخلسي والخارجسي ، فسسوف تعتمد الحكومة السياسات التالية : -

- أحديد اقتراض الحكومة الداخلي والخارجي ضمن الابعاد التي يحددها قانون الموازنة العامة للدولة كما سيقرها مجلسكم الكريم .
- ٢ التزام الحكومة في اقتراضها الداخلي بالقوانين السارية ، وبخاصة قانون البنك المركزي
  وقانون الدين العام ، وعدم الحصول على سلف استثنائية خلافاً لأحكام تلك
  القوانين ، وستسعى الحكومة للحد من اللجوء للجهاز المصرفي لتمويل نشاطاتها ونفقاتها .
- ٣ أن يكون الحصول على القروض الخارجية متفقا مع البرنامج الوطني الشامل للاصلاح
   الاقتصادي ، ومن مؤسسات دولية لتمويل مشاريع التنمية ، أو لدعم ميزان المدفوعات ،
   أو لدعم المستوردات من المواد الغذائية ، شريطة أن لا تتجاوز أرصدة القروض المتعاقد
   عليها في نهاية عام ١٩٩٠ رصيد تلك القروض في نهاية عام ١٩٨٨ .
- ٤ السعى الى تحويل أكبر قسط من القروض التجارية الى قروض طويلة الأمد ومن موسسات دولية بشروط ميسرة .
- ٥ دراسة امكانية اصدار قانون الدين العام الخارجي بهدف تنظيم وضبط الخصول على القروض
   الحارجية وقنوات انفاقها .

محضر الجلسة السادسه من الدورة العادية الأولى المتعقده يوم الثلاثاء الموافق ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادية . • ١٩

٦ - العمل على تخفيف عبء الدين الخارجي باعادة جدولة القروض الخارجية التي تستحق خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، مع بذل قصارى الجهد للحصول على أفضل الشروط الممكنة تجنبا لتراكم الدين ، وحتى لا يصبح عبئا كبيراً في المستقبل .

## وفي مجال السياسة النقدية وميزان المدفوعات:

فان الحكومة ستعتمد المرتكزات التالية: -

- ١ تعزيز استقلالية البنك المركزي ضمانا لقيامه بدوره في الحفاظ على الاستقرار النقدي بما يكفل المحافظة على استقرار قيمة الدينار ، وبناء الاحتياطي الوطني من العملات الأجنبية ، وتوجيه الانتمان وفق البرنامج الوطني الشامل للاصلاح الاقتصادي . وستعمل الحكومة على تعزيز دور البنك المركزي في مراقبة المؤسسات المالية والمصرفية ، والحفاظ عليها ، ضمانا لسير عملياتها وفق الأسس المالية السليمة .
- ٢ تحقيق التوازن الخارجي وتحسين ميزان المدفوعات ، من خلال السياسة المالية والنقدية التي سبقت الاشارة اليها ، ومن خلال تشجيع الاستثمار والتصدير بتنشيط دور القطاع الخاص ضمن السياسات التالية :
- أ تعسزيسز دور قطاع الخاص ومؤسساته ليصبح نشاطه من المرتكزات الرئيسية في البرنامج الوطني الشامل للاصلاح الاقتصادي ، وتعديل التشريعات التي توجه عمل هذا القطاع بما يوفر له المناخ المناسب لزيادة مساهمته في عملية الاستثمار والانتاج والتنمية .
- ب السير في عملية التطوير المؤسسي لدعم الاستثمار والتصدير بانشاء مؤسسة لتمويل الصادرات ومؤسسة لضمانها ، وتطوير احدى المؤسسات القائمة لتتولى عملية تسويق الاستثمار والتصدير الأردني . وتعزيز دور دائرة المواصفات والمقاييس لرفع كفاية الصناعات الأردنية ونوعيتها حتى تغدو قادرة على المنافسة المتكافئة في الأسواق العالمية .
- ج تحديد الصناعات المتميزة بقصد تطويرها والتعرف على الصناعات التي يتمتع الأردن عيرة نسبية في انتاجها ، بهدف التوسع في انشائها .
- د ايلاء عناية خاصة للقطاعات ذات امكانيات النمو العالية ، والمشاريع الصغيرة ذات المردود المرتفع من حيث استيعاب القوة العاملة والقدرة على التصدير .

Major Constant

ان قضية فلسطين هي القضية الاساسية المصيرية للأردن ، ولذا ، فان الحكومة ملتزمة بالرقوف الى جانب الشعب الفلسطيني ، ودعم حقوقه الوطنية ومسائدة نضاله العادل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد .

وترى الحكومة أن قرار فك العلاقة العلاقة العلاقة العلاقة العربية المعتلة قد جاء استجابة لمطلب القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وانسجاماً مع الرغبة العربية العامة في ابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية.

وقد رفد ذلك القرار الانتفاضة الشعبية الفلسطينية المباركة بدعم سياسي متدفق ، وأعاد القضية الى أصولها : قضية شعب مستعمر يطمع الى تحقيق استقلاله فوق ترابه الوطنية وتؤكد الحكومة بأنه ليس في هذا القرار ما يضعف من قريب أو بعيد العلاقة التاريخية والوطنية والقومية بين الأردن وفلسطين والتي حملها الهاشميون على مدى تاريخهم الطويل . ولهذا فسوف تستمر الحكومة في الالنزام الأردني الدائم بالوقوف الى جانب الشعب العربي الفلسطيني الشقيق في نضاله العادل وفي دعم انتفاضته المباركة ، وتقديم المزيد من العون له بمختلف الوسائل والسيل ، بما في دعم أسر الشهداء ، وتسويق المنتجات ، ودعم الاقتصاد ، وتنظيم حرية المركة في الأردن . كما ستعمل الحكومة على دراسة الآثار الانسانية والشخصية التي ترتبت على قرار فك العلاقة القانونية والادارية وتتخذ من الإجراءات ما يخفف العناء ، ويبدد الهموم دون المس بجوهر هذا القرار .

وستواصل الحكومة ، الوفاء بكل ما النزم به الأردن نحو بيت المقدس والمسجد الأقصى ، والمسجد الابراهيمي ، والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية المحتلة ، وأوقاف القدس ، وما يتبع كل ذلك من مدارس وكليات ، وستستمر الحكومة في دعم الصمود من خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة .

وستواصل الحكومة بكل حرص اعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرقة والمنشآت الموجودة في الحرم الشريف ، وذلك ادراكا منها لمسؤوليتها التاريخية المستندة الى تراثنا الطويل في الدفاع عن المقدسات وصيانتها .

وستواصل المكومة الوقوف الى جانب العراق الشقيق في سعيد للتوصل الى السلام بما يضمن حقوقه المشروعة فوق أرضه ومياهه ، وينهي محاولات التدخل في شؤونه ، ويضمن أمن دول المنطقة واستقرارها على أسس حسن الجوار والاحترام المتبادل لسيادة واستقلال كل منها .

محضر الجلسة السادسه من الدورة العادية الاولى المنعقده يوم الثلاثاء الموافق ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادية . ٢١

وتدعم الحكومة تكثيف الجهود لتطوير اتفاقية وقف اطلاق النار بين العراق وايران الى سلام عادل ودائم بين القطرين الجارين المسلمين ، وعدم تحويلها الى حالة من اللاحسرب واللاسلم ، خاصة بعد مرور أكثر من عام على توقف الحرب ، لما في ذلك مخاطر بالغة على أمن النطقة بأكملها .

وستعمل الحكومة على متابعة الجهود الدولية لتقريب وجهات النظر بين العراق وأيران لتستأنف مفاوضات لسلام بصورة مباشرة بين الجانبين، وحسبما نصت عليها اتفاقية وقف اطلاق النار، وصولا الى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨.

كما تشاهد الحكومة القيادة الايرانية التجاوب مع الحاجه الانسانية لتبادل الأسرى واعادتهم الى ذويهم ، التزاما بالشريعة السمحة ، واحتراما للمواثيق الدولية

وبالنسبة للأزمة اللبنانية ، فستعمل الحكومة ، مع الدول العربية الشقيقة ، لمساعدة لبنان لانها ، هذه الأزمة التي عانى منها شعبه الشقيق أشد المعاناة طيلة خمس عشرة سنة . وستواصل الحكومة دعم الجهود الخيرة التي تبذلها اللجنة العربية الثلاثية العليا ، والقيادة اللبنانية الجديدة بهدف المضي قدما في تنفيذ اتفاق الطائف . وترى الحكومة أن استمرار الأزمة اللبنانية سيكون له أخطر الآثار على الأمن القومي العربي ، والأمن الوطني لدولنا ، مما يدعو الى تكثيف الجهود لتأمين سبادة لبنان واستقلاله ووصدة أراضيه . والعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٥٥ الحاص بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية ، ليستعيد الشعب اللبناني سيادته الكاملة فوق أرضه ، وليعود الى أخذ موقعه الطبيعي بين صفوف أمته العربية .

وستوجه الحكومة جهدها لتعزيز مسيرة مجلس التعاون العربي وتدعيمها في مختلف المجالات ، انطلاقا من الأسس والأهداف القومية النبيلة التي يقوم عليها المجلس ، وحتى يكون هذا المجلس ، كما أراد له جلالة الملك المعظم واخوانه رؤساء الدول الأعضاء فيه ، تجربة قومية وائدة ، وصيغة متطورة من صيغ العمل القومي ، تهدف الى الارتقاء به الى درجة النموذج الناصج المتميز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس وحدوية ، وذلك في زمن أخلت فيه التجمعات الاقتصادية تؤدي دورا مهما على الساحة الدولية . وتأمل الحكومة أن يسهم المجلس مع مثيليه مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، واتحاد المغرب العربي ، في رفد الجهد القومي المشترك عا يعزز مكانة أمتنا ويعلي شأنها .

وسيتجد جهدنا الوطني ، وعملنا من خلال مجلس التعاون العربي ، نحو رفد العمل

Charles 1

المشترك في اطاره الأرحب ، اطار جامعة الدول العربية بما يكفل تطوير عمل الجامعة لتتمكن من مواكبة متطلبات العصر ، وبما يؤمن مصالح أمتنا العربية في تعاملها مع دول العالم .

وستستمر الحكومة في تقوية علاقات الأردن الثنائية مع كافة الدول العربية ، وتعزيزها انطلاقا من روابط الأخوة التي تجمعنا معها ، ووفا الالتزامنا بميثاق الجامعة وقرارات القمم العربية ، وستعمل الحكومة بشكل خاص على تعميق التعاون الموصول مع الدول العربية الشقيقة المجاورة ، المملكة العربية السعودية ، والجمهورية العراقية ، والجمهورية العربية السورية .

وستعمل الحكومة على مواصلة الانفتاح والاتصال والتفاعل مع دول العالم والمنظمات الدولية ، بهدف تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها في الوقت الذي غارس فيه دورنا الريادي خدمة لقضايانا العربية والاسلامية .

وستواصل الحكومة العمل على تمتين أواصر الاخوة مع الدول الاسلامية ، ثنائيا ، ومن خلال مساهمتنا الناشطة في منظمة المؤتمر الاسلامي . وبناء جسور التعاون والصداقة مع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ، انسجاماً مع مباديء الحركة في الحياد الايجابي ، والابتعاد عن سياسة الاستقطاب .

كما ستواصل الحكومة ، انطلاقا من الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ، تطوير علاقات الأردن مع مختلف دول العالم ، على أساس الاحترام والمصلحة المتبادلين ، وبما ينسجم مع المواقف العربية الجماعية تجاه تلك الدول . وستعمل الحكومة على احترام الاتفاقيات الثنائية القائمة بيننا وبين الدول الأخرى والعمل بموجبها بما يخدم مصالحنا المشتركة ، وستسعى الى تطوير هذه الاتفاقيات ومراجعتها بالتنسيق مع الأطراف الأخرى ، كلما اقتضت الضرورة ذلك ، وبما ينسجم مع التزاماتنا بمرجبها .

# حضرات النواب المعترمين ،

ان الحكومة تشعر أنه لا بدّ من وقفة للتأمل في الماضي بكل همومه ، والمستقبل بكلّ اناقه وتحدّياته .

لقد مرت علينا أزمة اقتصادية عصيبة قاسية تمكن الأردن بفضل من الله العلي القدير ، وبتصميم قيادته الملهمة ، ووعي شعب الأصيل مسن احتوائها . وانه لمن سمات الشعوب الحية أن تراجع نفسها ، وتقيم تجاربها ، وتبحث عسن حقيقة أوضاعها ، بكسل موضوعية وحرية ومسؤولية ،

محمّس الجلسة السانسه من النورة العادية الاولى المتعقده يوم الثلاثاء المافق ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادية . الم

ومن هذا المنطلق ، فان الحكومة حرصاً منها على الاستفادة التامّة من تجربة الماضي ، تبدي استعدادها للتجاوب التام مع نواب الأمّة لتوفير المعلومات الكاملة المقصي الأسباب ومعرفة الأدوار التي أدّت الى النكسة الاقتصادية التي عانينا منها ، وذلك بهدف تحديد المسؤولية ، واستنتاج العبر والدروس .

كما تلتزم الحكومة باتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بملاحقة من تثبت مسؤوليته الجزائية ، واحالته الى القضاء وفق ما يتطلبه القانون .

### حضرات النواب المحترمين ،

ان الحكومة وهي تؤكد حرصها على التعاون مع مجلسكم الكريم لارساء قواعد الديمقراطية والمشورة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، والسهر على مصالح الشعب ، والنهوض بعبء المسؤولية لبناء الأردن وحماية تجربته الديمقراطية ، فانها تتقدم ببيانها هذا اليكم ، طالبة الثقة على أساسه .

والله نسأل أن يوفقنا جميعا لحندمة الأردن الفالي ليبقى وطنا حرّا عزيزاً. وأن يحفظ جلالة الملك الحسين المفدى مائدا للمسيرة نحو الآفاق الجديده من البناء والتقدم والازدهار.

" ربنًا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، انك أنت الوهّاب " صدق لله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

#### السيد الامين المام :

٤ - تحديد موعد مناقشة البيان الوزاري للحكومة وطرح الثقه .

### معالي رئيس المجلس

شكراً دولة الرئيس ، الآن المجلس مدعو الى تحديد موعد لمناقشة البيان الوزاري وطرح الثقد ، هل يوافق المجلس الكريم على يوم السبت القادم ؟ يوم الثلاثاء القادم ، الثلاثاء اعتقد انه اسبوع كامل ، من يوافق على يوم الثلاثاء القادم ؟ وعد الاصوات ، من يوافق على يوم الثلاثاء القادم ؟ وعد الاصوات انا بحدد الجلسة بس بستعين فيكم لتحديد هذا الموعد ، اذا لم توافقوا عليه نعمل موعد آخر ، من يوافق على يوم الثلاثاء القادم يرفع يده ؟ الاربعاء القادم ، يوافق المجلس على يوم الاربعاء القادم ، الدكتور عبدالله النسور اعطيه الدور .

Charles of the

محضر الجلسة السادسه من الدورة العادية الاولى المتعقده يوم الثلاثاء الموافق ١٩ / ١٢ / ١٩٨٩ ميلادية .

## السيد عبدالله النسور :

معالي الرئيس ، اقترح السبت بعد القادم

## معالي رئيس المجلس :

وتحدد جلسة البيان الوزاري يوم السبت الذي يلي القادم الموافق ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٩ ، هنالك طلب من اللجنة المالية للاجتماع بعد الصلاة في احدى قاعات المجلس.

## معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية:

لو ان المجلس الكريم اتخذ قراراً بتأجيل المناقشة الى ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٩ الا ان هذا سيعرقل أو يؤخر عرض الموازنة ، والموازنه يجب ان تقدم في حينها والحكومة كانت مصممه على ان لا تؤخر الموازنه عن الحامس من الشهر الأول من السنة الجديدة .

### معالي رئيس المجلس :

يا سيدي ، قرار اتخذ وهذا موافقه من المجلس على ارجاء اسبوعين ثانيات او ثلاثه ، على كل حالً يوم السبت الذي يلي القادم الساعة العاشرة هو موعدنا للمناقشة ، المطلوب من الاخوه اعضاء اللجنة المالية الاجتماع بعد صلاة الظهر. وأقرر رفع الجلسة.

#### وانتهت الجلسة

رئيس مجلس النواب

امين عام مجلس الامة

هاني خير

سليمان عرار

F. 10